

رؤاد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرنين 16 و 17م ونتائجهم الفكري The Pioneers of reform in the Ottoman State during during the 16th and 17th centuries and their intellectual product

مولوة أمينة*¹، طرشون نادية²

¹ ط.د. جامعة يحي فارس-المدينة، aminamouloua2006@gmail.com

² أ.د. جامعة يحي فارس-المدينة، nadia.terchoune@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/01/10

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ الاستلام: 2021/12/07

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي لعبه رؤاد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرنين 16 و 17م في تنبيه السلطة الحاكمة إلى مكامن الضعف والانحطاط الذي عرفتة مختلف مؤسسات الدولة، وتقديم الحلول المناسبة لتجاوزها والنهوض بواقعها نحو الأفضل وذلك من خلال توجيه رسائل الإصلاح التي ضمّت نتائجهم الفكري، ومدى استجابة السلطة لذلك.

الكلمات الدالة: الإصلاح؛ الدولة العثمانية؛ الفكر العثماني؛ الانحطاط.

Abstract:

The role of the pioneers of reform in the Ottoman state was to alert the ruling power to the weaknesses and decadence of the various state institutions during the 16th and 17th centuries. They constantly provided appropriate solutions to overcome these issues and improve the state's reality for the better by sending messages of reform that incorporated their intellectual output.

This study attempts to highlight their role along with the extent to which the authority responded to their suggestions, and to the extent to which the Authority responded.

Keywords: Reform; Ottoman State; Ottoman Thought; Decadence.

*المؤلف المرسل: أمينة مولوة

القصر على إجبار رجال الدولة بمن فيهم الصدر الأعظم على تنفيذ رغباتهم وكُن يدبرن المؤامرات ضد كل من يرفض ذلك لتحقيق مصالحهن الخاصة⁽⁴⁾.

زيادةً على ذلك؛ شهدت الإدارة العثمانية تراجعاً في أدائها ففي البداية لم يكن يُمنح منصب الصدر الأعظم إلا لمن تثبت أهليته من بين الوزراء لكن في مرحلة الضعف معظم من تولوا هذا المنصب لا يفقهون شيئاً في سياسة الدولة وليس لديهم أي دراية في شؤون الإدارة ولا يهتمون بشيء من الإصلاح، ما جعلهم يصدرن أحكاماً دون استشارة أهل العلم والمعرفة، وبذلك أصبحت المناصب العليا تسند لغير أهلها⁽⁵⁾، كما تفتشت ظاهرة شراء المناصب عن طريق تقديم الرشوة وعرف الجهاز المالي فساداً كبيراً وقلةً في رواتب الموظفين⁽⁶⁾.

علاوةً على ذلك؛ عرفت الهيئة الدينية فساداً طال طبقة العلماء الذين يأتون في المرتبة الثانية بعد السلطان ويدهم الجهاز القضائي، وباختلال نظامهم اختلفت الطرق العلمية للتدريس وبالتالي اختل النظام الأساسي لاختيار الملازمين⁽⁷⁾ والقضاة فدخل هذه المهنة أشخاص غير مؤهلين لذلك، كما أصبح القضاء في هذا العهد يبيعون أوراق الملازمة لمن يريدون وفي مدة قصيرة يصل هؤلاء إلى وظائف القضاء والتدريس وبذلك امتلأت المدارس بالجهلة⁽⁸⁾.

أما الهيئة العسكرية فقد كان لها نصيب من الانحطاط ومن أسبابه بعض القوانين التي أصدرها "السلطان سليمان القانوني" بخصوص الجيش الانكشاري⁽⁹⁾ وظهرت آثارها السلبية فيما بعد وفساد الانكشارية جاء كنتيجة طبيعية لضعف السلاطين؛ إذ سمحت الدولة لأفراد الجيش بالزواج في أواخر القرن 16م وممارسة مهنة التجارة، ما انعكس على أدائهم العسكري وقدرتهم في ميادين القتال وبحلول عام 1700م أصبحت الانكشارية قوة لا يُعتمد عليها⁽¹⁰⁾.

3. كُتاب الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 16م

1.3 الصدر الأعظم لطفي باشا (ت 1554م) ورسالة "آصف نامه"

هو "أحمد لطفی بن عبد المعین بن عبد الحی" ألباني الأصل ومن أبرز رجال الفكر والسياسة في الدولة العثمانية، سطع نجمه أيام السلاطين "سليم الأول (1512-1520م)"⁽¹¹⁾ و"سليمان القانوني"، دخل في خدمة آل عثمان عن طريق نظام الدفشمرة⁽¹²⁾، تدرّج في عدة مناصب أهمها: منصب جوقه دار، متفرقة، رئيس الذائقين، رئيس حراس الباب في القصر السلطاني، وحامل راية السلطان، ليتم تعيينه والياً على سنجق قسطنطين

فقرمان⁽¹³⁾، كما شغل منصب الصدارة العظمى في عهد "السلطان سليمان القانوني" واستمر فيه حتى إقالته سنة 1541م، ليكرس حياته بعدها في البحث والكتابة إلى أن عاجلته المنية عام 1554م⁽¹⁴⁾.

يعد "لطفی باشا" أول من استشعر وشخص علامات الضعف في الدولة العثمانية⁽¹⁵⁾ من خلال رسالته الإصلاحية "آصف نامه"⁽¹⁶⁾ ويقصد بها كتاب "آصف"⁽¹⁷⁾ الذي ينبغي على الوزير العاقل أن يتبعه أثناء قيامه بأعباء الدولة، جمع فيه أفكاره المتعلقة بمسألة تدهور المؤسسات العثمانية وقسمه إلى أربعة أبواب رئيسة، بحيث تناول في الباب الأول "الصفات الواجب توفرها في الصدر الأعظم والنهج الذي ينبغي أن يتبعه في تعامله مع السلطان والرعية"⁽¹⁸⁾.

أما الأبواب الأخرى فضمّنها على التوالي: "الأحوال العسكرية في الدولة" و"تدبير أوضاع الخزينة" و"النظر في شؤون الدولة" مؤكداً فيها أن السلطة تعتمد على خزينتها وأنّ الخزينة تعتمد على الإدارة الحسنة، وأن الاستبداد مؤذن بانحيار الدولة في محاولة منه لتشخيص الخلل الحادث في النواحي المالية في الدولة، علاوة على ذلك أولى اهتماماً كبيراً بزيادة قوة الأسطول العثماني، كما عمل على حماية عمال المناجم من استغلال أصحاب الامتيازات الخاصة بها، ويبدو أن "لطفی باشا" أقدم على تنفيذ هذه الإصلاحات مستفيداً من اطلاعه على "قانون نامه" الذي وضع في عهد "السلطان سليمان القانوني"⁽¹⁹⁾.

2.3. مصطفى بن أحمد بن عبد المولى المعروف بعالي (ت 1600م) و"نصحة السلاطين"

ينحدر "مصطفى بن أحمد بن عبد المولى" إلى عائلة كانت تعمل بالتجارة في غاليلوي، شغل عدة وظائف في المؤسسات الإدارية العثمانية بحيث دخل في خدمة "السلطان سليم الأول" وأصبح كاتباً خاصاً لوالي حلب ثم دفتداراً في أرضروم عام 1585م⁽²⁰⁾، فضلاً عن ذلك؛ عُرف بميله لدراسة التاريخ فألف العديد من الكتب منها: كتابه الشهير "كنه الأخبار" الذي تناول فيه أخبار الأمم منذ بداية الخلق، وأحوال العرب، ليتطرق بعدها إلى السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء الراشدين والدولتين الأموية والعباسية وكذا علوم العلماء والمشايخ والحكماء، ثم جاء الحديث عن أحوال الترك والتتر، والدولة العثمانية وأخبار ممالك الروم⁽²¹⁾.

أنهى " مصطفى عالي " رسالته الإصلاحية "نُصحة السلاطين" في حلب عام 1581م والتي تُعرف بـ: "قواعد النفائس في قواعد المجالس"، ثم قدمها للسلطان "مراد الثالث (1574-1595م)" مستعرضاً فيها آراءه عن انخراط الدولة العثمانية ⁽²²⁾، وقد اشتملت على "مقدمة" و "أربعة أبواب" و "خاتمة" بحيث أشار في "المقدمة" و "الباب الأول" إلى ضرورة أن يمارس السلاطين دورهم الفعال في النهوض بالدولة في ميادين التقدم وأن يكونوا على اطلاع تام بمعارف وقوانين عصرهم فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة وحسن سياستها، موضحاً أن سبب الانخراط يعود إلى جهل السلاطين وعدم قدرتهم على إدارة شؤون الحكم بسبب قلة خبرتهم.

زيادةً على ذلك؛ قام بتشخيص التجاوزات التي قام بها الوزراء والولاة في استغلال مناصبهم ومحاباة أتباعهم ومنحهم الإقطاعات دون حق وتولي عناصر من غير ذوي الكفاءة لمناصب راقية في الدولة ولاسيما القضاء؛ إذ تغشت مظاهر الرشوة والمحسوبية في منح تلك المناصب الأمر الذي انعكس على أداء الحكومة، ويرى "عالي" بأن الابتعاد عن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية من أهم أسباب التدهور وحمل رجال الدين مسؤولية ذلك بسبب فشلهم في النصح والإرشاد ⁽²³⁾، ونجده يتحسر على الوضع الذي آلت إليه المدارس العثمانية بحيث انحسر دورها أمام تفشي ظاهرة أبناء الموالى، ونصح بوضع معايير دقيقة للتفريق بين العالم والجاهل ليتم منح تلك المناصب لمن يستحقها وليس عن طريق دفع الرشاوى أو استغلال القرابة الأسرية بين أصحاب النفوذ في الدولة ⁽²⁴⁾.

علاوةً على ذلك؛ وجّه "عالي" نقداً لاذعاً لطبقة العلماء كونها تتمتع بصلاحيات واسعة دون تدخل من الحكومة، وتتمتع بالاستقلال المالي والإعفاء من الضرائب، وكان باستطاعة العلماء نقل ممتلكاتهم وتوريثها لأبنائهم مما جعلهم يشكلون طبقة مالية وراثية حقيقية، فضلاً عن سيطرتهم المطلقة على أموال الأوقاف ما أبعدهم عن مهامهم الأصلية في متابعة وتوجيه الرعية ولم يتمكنوا من تأليف كتب جادة ومفيدة ⁽²⁵⁾ باستثناء شيخ الإسلام "أبو السعود أفندي" ⁽²⁶⁾.

4. رواد الإصلاح العثماني في القرن 17م ونتائجهم الفكري

1.4 حسن كافي الآقحصاري (1544 - 1615م) ورسالته الإصلاحية "أصول الحكم في نظام العالم"

هو "حسن كافي بن طرخان بن داود بن يعقوب الزبي الأقفصاري" عالم فقيه ومؤرخ وكاتب سياسي وشاعر وأديب، تعود جذوره العائلية إلى قضاء آقفصار في البوسنة، ولد في قلعة بروساك في النصف الأول من القرن 16م وبها نشأ وتلقى علومه الدينية، ثم رحل إلى إسطنبول لمواصلة تعليمه فدرس على يد عدد من علمائها من بينهم القاضي ابن كمال باشا (ت1533م)، ليعود بعدها إلى آقفصار أين شغل منصب القضاء عدة مرات وتنقل أثناء وظيفته في عدة مدن في البلقان.

في عام 1592م أدى فريضة الحج وكانت مناسبة هامة لتبادل أطراف الحديث مع علماء بيت المقدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة وإسطنبول عن الأوضاع الصعبة التي تمر بها الدولة العثمانية خاصة في الجانب الاقتصادي، وبعد عودته من الحج ترك منصب القضاء واشتغل في التدريس ثم شارك في الحملة العثمانية ضد النمسا وهنغاريا وحصار "آكري" وقام بتسجيل انتصارات الجيش العثماني ورغم ذلك لم تخف عنه حقيقة الوضع المتزدي للانكشارية فأراد تنبيه المسؤولين قبل استفحال الوضع، توفي "الأقفصاري" عام 1617م مخلفاً العديد من الأعمال في اللغة والأدب والشعر وعلم الكلام أهمها: روضة الجنان في أصول الاعتقادات، شرح التلخيص وغيرها⁽²⁷⁾.

ألف "حسن كافي" رسالة "أصول الحكم في نظام العالم" عام 1596م وقدمها إلى "السردار الحافظ أحمد باشا"؛ إذ تعد واحدة من أهم الرسائل الإصلاحية التي وُضعت في الفكر السياسي العثماني وقد امتازت بصغر حجمها وإيجازها ما دفع العديد من الباحثين العثمانيين والأوروبيين إلى ترجمتها وشرحها ودراستها⁽²⁸⁾، وقد برزت أهميتها في كونها محاولة مبكرة نسبياً في مجال الدعوة إلى إصلاح الخلل الذي أصاب بنية الإدارة العثمانية، فضلاً عن تأثيرها في عدد من الرسائل الإصلاحية اللاحقة، علاوة على ذلك كان "الأقفصاري" قاضياً مقرباً من أركان الدولة ما جعله يعاين عن كثب أسباب الخلل فامتازت ملاحظاته بالدقة.

اشتملت رسالة "الأقفصاري" على "تمهيد" أوضح فيه الدافع الرئيسي لكتابة الرسالة المتمثل في تفاقم الخلل في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 16م، و"مقدمة" بيّن فيها أن بقاء العالم واستمراره يتطلب نظاماً أساسياً يلتزم به الناس في كل العصور، وهو نظام ألهمه الله للعلماء والحكماء، أما نظام العالم الإسلامي فيقوم على قواعد ثابتة وهي تقسيم المجتمع إلى فئات اجتماعية واقتصادية تؤدي كلاً منها وظائف معينة، ويشدد هذا النظام على ضرورة التزام كل فئة بأعمالها ومهامها.

إضافة إلى "أربعة فصول" أوجز في أولها العوامل التي تساعد على بقاء السلطنة العثمانية واستمرارها وأكد على أهمية توفر العدل وحسن السياسة، وضرورة التقرب من العلماء والنصحاء، وتحلي السلطان بالكرم والوقار والحلم والصبر والأمانة، ونجده في هذا المقام يتفق مع "الصدر الأعظم لطفي باشا"، ليتطرق في "الفصل الثاني" إلى مسألة المشورة فقد شرّعها الله تعالى لتكون سُنّة وطريقة للمسلمين وعليه وجب على السلطان ونوابه أن لا يستبدوا بآرائهم، ودعا إلى استشارة العلماء والعقلاء وأهل التجربة من أركان الدولة، أما في "الفصل الثالث" تناول الأوضاع العسكرية فنجد لا يكتف بتوجيه النقد للنظم العسكرية السائدة في الدولة العثمانية بل يؤكد على ضرورة مواكبة التقدم الأوروبي في المجالين التقني والعسكري خاصة في ظل التطور السريع الذي طرأ على الأسلحة النارية الحديثة ابتداء من القرن 14م، ليقترح في "الفصل الأخير" جملة عوامل تساعد على قوة الدولة وبقيائها.

وفي "خاتمة" رسالته يؤكد "الأقحصاري" على قضية مهمة وهي: "الصلح والعهد" ويبدو مسلماً في طروحاته فقد لاحظ من خلال مشاركته في الكثير من الحروب تراجع القوة العسكرية العثمانية وعجزها أمام الأسلحة الأوروبية الحديثة، الأمر الذي جعله يؤمن بفكرة عقد الصلح بين الدولة العثمانية وأعدائها بل والتأكيد على فوائده وراح يكرر القول المأثور "الصلح بقاء الأجيال وحرم الأموال" (29).

2.4. الدفتر الخاقاني عيني علي أفندي (ت 1609م)، ورسالة قوانين آل عثمان في خلاصة مضامين

دفاتر الديوان

يعرف "عيني علي أفندي" باسم "مؤذن زاده"، تدرج في العديد من الوظائف الكتابية والدفترية في الدولة العثمانية (30) من بينها : أمين الدفتر السلطاني (31)، ووكيل الخزانة، كما قام بجمع القوانين والنظم الخاصة بإقطاعات التيمار (32) والزعامات (33).

كتب "عيني أفندي" رسالته الشهيرة "قوانين آل عثمان في خلاصة مضامين دفاتر الديوان" ورسالة أخرى خاصة بموظفي الدولة سماها "وظيفة خوران مراتب بنداكي آل عثمان" التي ضمّها بعناوين الوظائف ومقدار ما يُدفع للموظفين من مرتبات شهرية خلال ثلاثة أشهر وإحصاءاً بعدد أولئك الموظفين، وقد ذكر "حاجي خليفة" بأن لـ "عيني علي أفندي" كتاباً في القوانين العثمانية يتعلق بالجرائم السياسية وجنايات الزنا والقتل والشتيم وشرب الخمر والغصب والسرقة.

قدم "عيني علي أفندي" رسالته الإصلاحية "قوانين آل عثمان في خلاصة مضامين دفاتر الديوان" إلى "السلطان أحمد الأول (1603-1617م)" ⁽³⁴⁾ بأمر من "الصدر الأعظم قيوچي مراد باشا" ورتبها في "سبعة فصول" و"خاتمة" بحيث تناول: في "الفصل الأول" طبيعة منصب السنجق بك "أمير الأمراء" ومساعديه، وخصّ "الفصل الثاني" لدراسة أوضاع أمراء الألوية التابعة للدولة العثمانية، أما "الفصل الثالث" فيعد أهم ما جاء في الرسالة فقد ذكر فيه "دائرة الدفتردارية" والعاملين فيها وطبيعة عملهم ولكونه أحد موظفيها قدم تقويماً دقيقاً لعوامل الخلل التي أصابت واردات الدولة وضرائبها.

وشرح في "الفصل الرابع" أوضاع أراضي الإقطاع من التيمار والزعامة وسبل تنظيم أوضاعها بشكل يوفر مورداً مالياً كبيراً للدولة، وأكد في "الفصل السادس" على اختلال تطبيق القوانين بسبب تأثير أصحاب المصالح وبين في "الفصل السابع" الآلية التي يمكن من خلالها إصلاح الفساد الذي أصاب أراضي الإقطاع وأعاد الخلل الذي أصاب نظام التيمار إلى أمرين: الأول شعور صاحب التيمار بأنه ذو سلطة الأمر الذي منعه من المشاركة في الحروب، أما السبب الثاني يعود إلى أن دفاتر الكشفو المشتملة على أسماء الجند الذين شاركوا في الحروب والحملات عادةً ما تكون في حوزة أصحاب التيمار مما يجعل صعوبة معرفة من يقدم خدماته مقابل التيمار الذي يتصرف فيه.

أما "الفصل الأخير" فقد شخّص فيه مكامن الضعف في نظام التيمار والزعامة، وفي "الخاتمة" يؤكد على اختلال أعمال الدفترخانه ويوضح جهوده ووجهة نظره في سبل معالجة ذلك الاختلال والوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك، وعليه تعد رسالة "عيني علي أفندي" أول كتاب جامع يضعه أحد المسؤولين في الدولة العثمانية يتحدث فيه بإسهاب عن نظام التيمار وأعدادها في كل ولاية والجهود التي بُذلت لإصلاح ذلك النظام ⁽³⁵⁾.

4.3. مصطفى قوچي بك (ت1650م) ورسائله الإصلاحية

يُعد "مصطفى قوچي بك" أحد رجال الإدارة البارزين في الدولة العثمانية اشتهر بلقب "باعت الإصلاحات التقليدية" ⁽³⁶⁾، و"مونيسكيو العثمانيين" ⁽³⁷⁾ ولد في كورتجا شرق ألبانيا ينتمي إلى نتائج الدفشمرة ⁽³⁸⁾، تخرج من مدرسة الغلمان التي تعلم فيها مبادئ الشريعة الإسلامية وبعض العلوم الأخرى إلى جانب التدريب على الفنون العسكرية، ثم التحق بخدمة القصر السلطاني وتدرج في العديد من المناصب الإدارية منذ عهد

"السلطان أحمد الأول (1603-1617م)"، ونال حظوة كبيرة أيام "السلطان مراد الرابع (1623-1640م)" فكان من مقربيه واشترك معه في حملة بغداد عام 1638م، وحافظ على مكانته في عهد "السلطان إبراهيم (1640-1648م)" واستمر في خدمة السلاطين العثمانيين حتى حكم "السلطان محمد الرابع (1648-1687م)"؛ إذ أصبح أحد مستشاريه وبعد انتهاء خدمته عاد إلى ألبانيا وتوفي هناك (39).

وبسبب قربيه من الأحداث واحتكاكه بالسلاطين صار على مقربة وإطلاع من التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية وقد لعب ذلك دوراً هاماً في توجيه أفكاره (40) ولاسيما حالة الفوضى والصراع المستمر على العرش بين السلاطين وتدخل شيوخ الإسلام والصدور العظام والانكشارية في شؤون الحكم (41)، ومن المعروف أن "قوجي بك" قدم رسالتين في الإصلاح، بحيث وجه الأولى إلى "السلطان مراد الرابع" بهدف تنقيفه في مسائل الحكم وتعريفه بشؤون الإدارة في أعقاب الاختلال الذي واجهته الدولة في مطلع القرن 17م، في حين قدم الثانية إلى أخيه "السلطان إبراهيم" (42).

قدم "مصطفى قوجي بك" في رسالته الأولى "نصيحة نامة" وصفاً لمدى اتساع وقوة الدولة العثمانية أيام "السلطان سليمان القانوني"، ثم قام بشرح أسباب تقهقرها منذ منتصف القرن 16م وأهم مظاهره، والطرق المؤدية لاستعادة قوة الدولة وأمجادها، وحددها في "خمسة أقسام" بحيث تناول في "الأقسام الأربعة" الأولى موضوعات تخص سلاطين آل عثمان وحاشيتهم ووزرائهم وكبار الضباط، إضافة إلى عدد الزعامات والتميمات قديماً وقوئهم وخدماتهم للدولة، وكذا أعداد ونوعية الموظفين قديماً وروائهم، والقوانين المنوطة بالعلماء وطبيعة عملهم (43)، وهنا يعقد مقارنة بين الوضع الجيد الذي كانت عليه الدولة في عهد سلاطينها العشرة الأوائل وبين الأوضاع المتردية التي آلت إليها فيما بعد؛ إذ انتشرت مظاهر الفساد والرشوة وبيع المناصب وتدخل مراكز القوى في البلاط السلطاني في شؤون الدولة وانعدام الكفاية والإخلاص بين موظفي الدولة وعلمائها وتسرب مظاهر الضعف إلى المؤسسة العسكرية (44)، أما "القسم الأخير" فقد حمل عنوان "ضعف سلطة الوزراء العظام وتجاوزات الحاشية والتغييرات إزاء الزعامات والتميمات سبب الفوضى في النظام" وفيه نوع من التشخيص والتلخيص لأسباب التدهور الذي عرفته الدولة العثمانية (45).

أما رسالته الثانية التي قدمها إلى "السلطان إبراهيم (1640-1648م)" عام 1640م فقد كانت أكثر تفصيلاً مقارنة بسابقتها، وتحذر الإشارة بأنها عبارة عن طلبات وعروض تحمل خاصية التعليم والإرشاد فعلى سبيل

المثال: كيف يخاطب السلطان الوزراء ويراقب عمل آغاوات القصر وكيفية تعيينهم وآليات رد السلطان على الرسائل ومن هم الأشخاص الواجب أن يهتم بهم ودرجاتهم، علاوةً على ذلك قدم "قوجي بك" وصفاً دقيقاً لمؤسسات الدولة العثمانية وطرق عملها كما أضفى عليها بعض الشواهد والأقوال والحكم السياسية، وكان هدفه من تأليف هذه الرسالة تقديم دليل ومرشد للسلطان الجديد المفتقد للخبرة والدراية في التسيير والحكم نظراً لضعف قدرته العقلية، وما يميز رسالته أنها كانت في غاية الوضوح والبساطة.

زيادةً على ذلك؛ قام "مصطفى قوجي بك" بإعداد "قوانين نامه" للسلطان "مراد الرابع" عام 1630م، وضمّنه بتلخيصات متعلقة بتدبير أمور السلطنة العثمانية، كما استعرض فيه أسباب ضعف العثمانيين وأكد أن مشكل الدولة بنيوي وليس ظرفي يعود إلى عهد "السلطان سليمان القانوني" وقد جاء القانون في 19 فصل (46).

4.4. حاجي خليفة (1608-1657م) ورسالة "دستور العمل في إصلاح الخلل"

هو العلامة الشيخ "مصطفى أفندي" الشهير بـ "كاتب جلبي" (47) بن "عبدالله أفندي" القسطنطيني ولد في إسطنبول عام 1608م، التحق بخدمة الجيش العثماني منذ سن الرابعة عشر، ليشغل بعدها عدة وظائف إدارية داخل الدولة العثمانية (48).

يعد "حاجي خليفة" أشهر العلماء العثمانيين بحيث كانت كتاباته السمة البارزة في دنيا العلم والفكر والثقافة خلال القرن 17م فنجدته مؤرخاً وجغرافياً وببليوجرافياً وصاحب فكر إصلاح في النواحي السياسية والاجتماعية والدينية أيضاً (49)، وقد ترك العديد من المؤلفات في مجالات متعددة أهمها: "ميزان الحق في اختيار الأحق" في الفقه والدين، "تقويم التواريخ في الحوادث" و"تحفة الكبار في أسفار البحار"، "سلم الوصول إلى طبقات الفحول" في تراجم الأعيان، وكتاب "جهان نما" في الجغرافيا، ورسالته المشهورة في الإصلاح "دستور العمل لإصلاح الخلل" (50) وغيرها، وفي سنة 1657م توفي "حاجي خليفة" في إسطنبول ودفن بالقرب من قبر شيخه "تاج الدين" (51).

رفع "حاجي خليفة" رسالته الشهيرة "دستور العمل في إصلاح الخلل" عام 1653م إلى "السلطان محمد الرابع" (1648-1687م) "ليستفيد منها وزراء الدولة العثمانية بعد عقد اجتماع في الديوان الهمايوني لبحث كيفية

مواجهة الأزمة المالية وعجز الميزانية وغيرها من المشكلات التي شخصتها حاجي خليفة، ويبيّن أسبابها وجذورها وكيفية علاجها متأثراً نظرية "ابن خلدون" في التاريخ وصيرورة الدول (52).

استحضر "حاجي خليفة" في مقدمة رسالته مقدمة "ابن خلدون" وذكر بأن عمر الدولة كالعمر البشري تولد وتنشأ في مراحل وبعد النضج يأتي الاضمحلال ثم الموت الذي لا مفر منه، وقد تمتعت الدولة العثمانية بحياة طويلة وصحيحة أما متاعبها المالية فتعتبر أعراضاً للدخول في مرحلة التدهور ومن واجب رجال الدولة أن يتعرفوا على هذه الأعراض ويدبروا العلاج المناسب ليس لضمان الحياة الأبدية ولكن لتأخير الموت فقط (53)، ثم تطرق في "ثلاثة فصول" أسباب تأخر الزراعة، وتدهور الأوضاع العسكرية، ومظاهر الخلل التي أصابت الخزينة العامة للدولة (54).

ويقترح "حاجي خليفة" أربعة حلول لإصلاح الوضع إما عن طريق صاحب السيف أو أعيان الدولة أو كبار الضباط أو وكلاء الدولة، ولكنه يستبعد الإمكانات الثلاث الأخيرة وينتظر الإصلاح من صاحب السيف لأن أولى مهماته علاج العجز في الخزينة، تخفيض حجم الجيش المتضخم، الحد من المبالغة والإسراف ومعالجة فقر المزارعين، ومع ذلك لم يكن "كاتب جلبي" متفائلاً بإمكانية تحقيق الإصلاح بحيث يذكر في مقدمة رسالته: "...وحيث شعرت أن توصياتي ستكون صعبة التطبيق فلم أكلّف نفسي في شأنها أكثر مما فعلت، ولكن سلطاناً في زمن مستقبل سوف ينتبه لها ويضع تلك التوصيات في حيّز العمل وسينتج منها أحسن النتائج..."، وتعد الفوضى الشاملة التي عرفتتها الدولة العثمانية في مطلع عهد "السلطان محمد الرابع" وتدخل الحريم السلطاني في شؤونها من أهم أسباب صعوبة تطبيق الإصلاح (55).

5.4. حسين هزارفن (1601-1679م) ورسالة تلخيص البيان في قوانين آل عثمان

هو "حسين بن جعفر" لقب هزارفن أي "صاحب الألف فن" (56) من خبراء وموظفي الدولة العثمانية الذين دعوا إلى إصلاح الشؤون المالية والإدارية، يعود أصله إلى بلاد فارس قدم والده إلى الدولة العثمانية ودخل في خدمة الصدر الأعظم "كوبري فاضل أحمد باشا"، أنهى "هزارفن" دراسته في إسطنبول وعمل سنوات عديدة في الإدارة العثمانية، وكّرّس حياته للمطالعة والتأليف وعُرف بتمكنه من اللغات الأجنبية وساعده على ذلك علاقاته بالترجمين الأوروبيين، وزيادةً على ذلك كتب العديد من المؤلفات حول تنظيم وإدارة الدولة (57).

ألف "حسين هزارفن" رسالته الإصلاحية "تلخيص البيان في قوانين آل عثمان" عام 1669-1670م التي حلل فيها مظاهر الأزمة المالية في الدولة العثمانية مستفيداً من جل الكتابات السابقة التي تناولت هذا الجانب

مثل: "آصاف نامه" و "دستور العمل في إصلاح الخلل"، فنجد أنه يؤكد على عدة مسائل إصلاحية منها: ضرورة تقيد السلاطين بأحكام الشريعة الإسلامية، ووجوب إسناد المناصب الإدارية في ولايات الدولة إلى الولاة الصالحين، ومعاينة المقصرين والمهملين في عملهم من الضباط والموظفين والعلماء، وتخفيض عدد أفراد الجيش ووضع حد للإسراف، وإحكام الرقابة على الرعية وتدعيم سلطة السلطان، ووضع اعتباراً كبيراً للمسؤولية الروحية المنوطة بشيخ الإسلام والعلماء لما يوفره ذلك من قوة للدولة وتحقيق العدالة للرعية⁽⁵⁸⁾.

تميّزت رسالة "هزارفن" مقارنة بالرسائل الإصلاحية السابقة بالجرأة والشدة في انتقاد المسؤولين عن تدهور أوضاع الدولة العثمانية ولم يستثن السلاطين أنفسهم، كما هاجم الصدر العظام وضباط الجيش المفسدين وغيرهم من موظفي الدولة المقصرين، فضلاً عن ذلك قام بفضح رجال البلاط من المتنفيين لتدخلهم السافر في شؤون السلطنة، وأكد على ضرورة استخدام القوانين والعودة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ومعاينة المقصرين والمهملين من العلماء، ويبدو أنه على وعي دقيق بأزمة الدولة العثمانية بسبب احتكاكه بالأجانب من الدبلوماسيين والسفراء والمترجمين المقيمين بإسطنبول، حيث كان يرافق "السفير الفرنسي Nointel بواسطة الترجمان" Antoine Galland "الذي ألف كتاباً تحت عنوان "يوميات إسطنبول (1663-1676م)" حيث استفاد منه "هزارفن" في التعرف على كيفية سير المؤسسات الأوروبية، وقد برز دوره الوظيفي من خلال تخصيصه لفصل كامل من كتابه عن الضرائب وإدارة الضرائب⁽⁵⁹⁾.

كما نجد محاولات أخرى طرحها رواد الفكر الإصلاحي في القرن 17م كرسالة "دستور الوزراء" ل: "برتوي علي أفندي (ت1665م)" التي تهدف إلى إصلاح مؤسسة الوزارة بعد أن رأى تغيراً في وظيفتها، بالإضافة إلى رسالة المؤرخ "مصطفى نعيما" المعنونة ب: "فائدة مهمة ونصائح لازمة" وما يميزها أنها لم تكن مستقلة بل جاءت ضمن مقدمة كتابه "روضة الحسين" المعروف ب: "تاريخ نعيما" ووجهها إلى "الصدر الأعظم حسين باشا" و"السلطان مصطفى الثاني (1695-1703م)" حيث استعرض فيها أسباب الأزمة في الدولة العثمانية وبيّن الحلول الكفيلة لتجاوزها وتحقيق الإصلاح اللازم مستحضراً النظرية الخلدونية في تحليله لواقع الدولة العثمانية وبذلك نجده يتوافق مع أفكار "حاجي خليفة"⁽⁶⁰⁾.

زيادةً على ذلك؛ كتب "صاري محمد باشا" متابعاً في التأليف العثماني حول مسألة الانحطاط رسالة "نصائح الوزراء والأمراء" عام 1703م إلا أنه لم يصف الشيء الكثير إلى ما تم طرحه في هذا المضمار، كما أن محاولته جاءت في الوقت الذي انتقلت فيه الدولة العثمانية من الضعف إلى الهزيمة⁽⁶¹⁾.

انطلاقاً مما سبق ذكره نجد بأن غالبية رؤاد الإصلاح اعتقدوا بأن الابتعاد عن التقاليد العثمانية هو العامل الأساسي في تدهور أوضاع الدولة، ونادراً ما نجد بينهم من كان على دراية بطبيعة الهياكل السياسية الجديدة التي ظهرت في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن 14م خاصة في المجالين العسكري والتقني باستثناء بعض النماذج مثل "علي كافي الأقحصاري" و "حسين هزارفني".

ويعود سبب ذلك إلى طبيعة تكوين كتاب الإصلاح الفكري الذي يؤكد على فرضية التفوق العثماني بحيث تصوروا أن نظام الدولة العثمانية من أعظم الأنظمة الموجودة على وجه الأرض، وعليه لا يمكنهم فهم مظاهر التباين التي طرأت عليها وهي علامة لمرحلة تغيير تكونت بفعل عوامل خارجية أكثر من الظروف الداخلية التي عرفتتها السلطنة، لذلك رأى هؤلاء بأن العودة إلى النظام القديم هو الحل الوحيد للخلاص من الضعف بينما عجزوا عن تنبيه السلاطين إلى دور الظروف الخارجية في حدوث ذلك التدهور والاختلال، وإن شدد بعضهم عن تلك القاعدة بما حملوه من فكر إصلاحي منفتح على الغرب الأوروبي وهو ما سنجد طيلة القرنين 18 و 19م⁽⁶²⁾.

5. تأثير رسائل الإصلاح على السلطة الحاكمة في الدولة العثمانية

شكلت كتابات رؤاد الإصلاح المرجع الأساسي الذي استندت عليه السلطة العثمانية في محاولتها إصلاح مكامن الخلل الذي عرفتته مختلف الهيئات، ويُعد السلطانين "عثمان الثاني (1618-1622م)"⁽⁶³⁾ و "مراد الرابع" أكثر من تأثر برسائل الإصلاح وعملاً بما جاء فيها، فقد استفاد "عثمان الثاني" من أفكار ومقترحات أستاذه ومستشاره الخاص "أماسيالي عمر أفندي" فيما يتعلق بمسألة إصلاح المؤسسة العسكرية والعمل على تكوين جيش نظامي جديد بدل الجيش الإنكشاري، كما استعان "مراد الرابع" بنصائح "مصطفى قوجي بك" أثناء قيامه بإصلاحات إدارية مستت كبار الموظفين الإداريين وشيخ الإسلام؛ علاوة على إصدار أحكام متعلقة بإدارة مالية في العاصمة والولايات⁽⁶⁴⁾.

زيادةً على ذلك؛ أخذت الحكومة بمقترحات الخبير في الشؤون المالية "عيني علي أفندي" لما تعلق بالفساد الذي لحق الجهاز المالي، بحيث قامت بإصدار فتاوى صارمة في حق أصحاب التيمار الذين أهملوا واجباتهم، كما قام "الصدر الأعظم محمد كوبرولي" بتعديلات مهمة مستت التيمار والزعامات وأصدر فرمانات من أجل ذلك، كما اهتمت بموظفي الشؤون المالية وزادت من رواتبهم وأصبحوا أكثر مهنية في تحصيل الضرائب⁽⁶⁵⁾.

6. الخاتمة

ارتبط ظهور الفكر الإصلاحي في الدولة العثمانية خلال القرنين 16 و 17م بمقدمات الانحطاط الذي عرفته مختلف هيئات السلطنة، وكان هدف رواد الإصلاح إصلاح البنية الداخلية للسلطنة بعد أن عايشوا مظاهر الضعف عن كثب بحكم الوظائف التي شغلوها، وعلى هذا الأساس قاموا بتشخيص مكامن الخلل وعبروا بصراحة عن مدى اختلال مؤسسات الدولة العثمانية وأكدت دعواتهم على ضرورة إصلاح المنظومة الإدارية والمالية والعسكرية.

أحدثت رسائل الإصلاح صدى وقبول لدى سلاطين الدولة العثمانية؛ إذ عمل هؤلاء على تقريب رواد الإصلاح والاستفادة من خبراتهم من خلال محاولة ترجمة رسائل الإصلاح إلى برامج ومشاريع على أرض الواقع. تجدر الإشارة بأن غالبية كُتاب الإصلاح ربطوا مسألة انحطاط الدولة العثمانية بابتعاد الحكام عن التقاليد العثمانية الأصيلة وعليهم العودة إلى النظام القديم الذي استطاعت أن ترتقي به منذ تأسيسها إلى غاية عهد "السلطان سليمان القانوني" حتى يتداركوا ذلك الخلل، دون النظر إلى ما يجري حولهم من تقدم وازدهار أحرزه العالم الأوروبي خاصة في المجالين العسكري والتقني ومع بداية القرن 18م لم يعد تبني التجربة الإصلاحية الأوروبية يشكل حرجاً بالنسبة لكُتاب الإصلاح والسلطة الحاكمة واستمر ذلك طيلة القرن 19م.

7. الهوامش

- ¹ - سليمان القانوني (1520-1566م): عاشر سلاطين آل عثمان يُعرف بلقب سليمان الكبير **Suleiman the magnificent**، شهدت الدولة العثمانية في عهده ازدهاراً منقطع النظير وبلغت الفتوحات أقصاها، بحيث تمكن من فتح بلغراد عام 1521م، ورودس 1522م، وهزم القوات المجرية في موهاكس 1526م، وتمكن من حصار فيينا عام 1529م، للمزيد أنظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م، ص 242.
- ² - الغالي غربي، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)، د/ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م، ص 201.
- ³ - رنا عبد العزيز شهاب، "حركة الإصلاح العثماني قبل عهد التنظيمات"، Journal of Historical and Cultural Studies، مج: 11، ع: 39، 2019م، ص 293.
- ⁴ - خالد سلمان شدهان الزهيري، رسائل الإصلاح وأثرها في إصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، رسالة لنيل متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تكريت، 1430هـ/2009م، ص 12.

- ⁵ - خلف بن دبلان بن خضر الوديني، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ-1909م، ط2، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1424هـ/2003م، ص 155 وما بعدها.
- ⁶ - الزهيري، المرجع السابق، ص ص 24-25.
- ⁷ - الملازمين: اسم يطلق على المتخرجين حديثاً من المدارس الشرعية وحصلوا على الإجازة التي تدل على ذلك، وكان يتم تعيينهم في وظائف التدريس أو القضاء حتى عهد القانوني دون مراعاة لتاريخ تخرجهم، للمزيد أنظر: صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، مج3، د/ط، دار الملك عبد العزيز، ص 1299.
- ⁸ - الوديني، المرجع السابق، ص 160.
- ⁹ - من بين جملة القوانين التي أصدرها "السلطان سليمان القانوني" بخصوص المؤسسة العسكرية: جواز القتال تحت إمرة قائد الإنكشارية دون حضور السلطان وهو ما أدى إلى تقاعس السلاطين عن أداء واجبهم في قيادة الجيش وإحباط الروح العسكرية للمقاتلين، للمزيد أنظر: الوديني، المرجع السابق، ص 160.
- ¹⁰ - شهاب، المرجع السابق، ص 294.
- ¹¹ - سليم الأول (1512-1520م) : تاسع سلاطين آل عثمان ، تمكن من الانتصار على الصفويين في معركة تشالديران 1516م ، والمماليك في معركتي مرج دابق 1516م و الريدانية 1517م ، وبذلك تمكن من ضم بلاد الشام ومصر والحجاز ، للمزيد أنظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص 241.
- ¹² - نظام الدفشرمة: وهو نظام ينص على انتزاع الأطفال المسيحيين من أهلهم في مناطق (الروم أيلي) وفصلهم عن كل ما يتعلق بحياتهم الاجتماعية الأسرية ومعتقداتهم الدينية، وتنشأهم نشأة إسلامية وحملهم بعد ذلك على الانخراط في الفرق الانكشارية أو في الخدمة داخل القصور السلطانية للمزيد أنظر : سونيا محمد سعيد، فرقة الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية، ابتراك للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 2006، ص ص 23 - 24.
- ¹³ - لطفي باشا، خلاصة الأمة في معرفة الأئمة، تحقيق: ماجدة مخلوف، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1422هـ/2001م، ص 13.
- ¹⁴ - لطفي باشا، خلاصة الأمة...، المصدر السابق، ص ص 13-14.
- ¹⁵ - عبد الرحيم بنعادة، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، ط1، إتصالات سبو، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م، ص 308.
- ¹⁶ - أكمل الدين إحسان أوغلي ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، تع: صالح سعداوي ، مج2، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول، 1999م، ص 299.
- ¹⁷ - آصف: هو في الأصل وزير النبي سليمان بن داود ، وكان مثالا للوزير العاقل. للمزيد أنظر: برنارد لويس، إسطنبول وحضارة الإسلامية، تعريب سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الرياض، 1982 ، ص 118.
- ¹⁸ - لويس، المرجع السابق، ص 118.

- 19- أوغلي، المرجع السابق، ص ص 236-237.
- 20- لطفي باشا، آصاف نامه، د/ط، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1911م، ص 5 وما بعدها.
- 21- عبد الحى الخيلي، النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحى العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، ط1، دار أبي ررقاق للطباعة والنشر، الرباط، 2014م، ص ص 77-78.
- 22- الزهيري، المرجع السابق، ص 60 وما بعدها.
- 23- الخيلي، المرجع السابق، ص 78.
- 24- أوغلي، المرجع السابق، ص 470.
- 25- الزهيري، المرجع السابق، ص ص 61-62.
- 26- أبو السعود أفندي (1493-1574م) : محمد بن محي الدين محمد بن مصطفى العماد المشهور بأبي السعود أفندي، عمل مدرسا في مدرسة الصحن الثماني، تولى مشيخة الإسلام في عهد السلطان سليمان القانوني من أعظم شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، له الدور البارز في إصدار قوانينه سلیمان، من مصنفاته نجد : ثواب الأنظار، وموقف العقول في وقف المنقول وغيرها، للمزيد أنظر: عبير أحمد عبد الرحيم محمد، منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية (1425-1924م)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 2018م، ص 41 وما بعدها.
- 27- حسن كافي الأقحصاري، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق: نوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1406هـ/1986م، ص ص 05-06.
- 28- ترجم "جارسان دي تاسي" الفرنسي لأول مرة في عام 1824م خلاصة الرسالة تحت عنوان "أصول الحكم المتعلقة بفن الحكم"، وقد نشرت الترجمة في المجلد الرابع من المجلد الآسيوية، كما ترجمها ثالوتزي "Thalotczy" إلى اللغة الألمانية عام 1910م تحت عنوان "رسالة في الأدب السياسي" للمولى حسن كافي البوسنوي المسلم، حول أصول الحكم المتعلقة بالحكم ونشرت الترجمة في المجلد الثاني والثلاثين من أرشيف الرسائل المكتوبة باللغة السلافية في برلين، وفي عام 1919م ترجم صفوت باشا رسالة الأقحصاري إلى اللغة البوسنوية في سرييفو تحت عنوان "نظام العالم"، كما ترجمت إلى اللغة المجرية، أما ترجماتها التركية فكتيرة ترخر فيها المكتبات العديدة في تركيا. للمزيد أنظر: الزهيري، المرجع السابق، ص 62.
- 29- الزهيري، المرجع السابق، ص 63 وما بعدها.
- 30- خليل ساحلي أوغلي (ترجمة وتعليق)، قوانين آل عثمان لعيني علي أفندي، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، الأردن، 1987، ص 90.
- 31- أمين الدفتر: هو الشخص الذي يشرف على عملية التحرير أو الأمين الدفتر: هو الشخص الذي يشرف على عملية التحرير أو الإحصاء في الإيالة أو في الديوان السلطاني ويقوم بتلخيص دفتر المفصل في دفتر جديد يسمى "دفتر الإجمال" وذلك من أجل تمييز أنواع الجبايات بحسب الجهة المختصة لها، للمزيد أنظر: فيصل بن موسى، الفكر الإصلاحى العثماني خلال القرنين

11-12هـ/17-18م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2020-2021م، ص213.

32- التيمار: هو إقطاع من الأرض يُخصص لشخص بعينه أو لعدة أشخاص مشتركين بشروط معينة، ويُدر دخلاً سنوياً يقل عن عشرين ألف أقيجة، وذلك مقابل خدمة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص للدولة، للمزيد أنظر: سعداوي، المرجع السابق، مج 1، ص 410.

33- الزعامات: نظام إقطاعي من العهد العثماني، كان السلطان يمنح بمقتضاه مناطق معينة لكبار ضباط السباهية أو من يراه من التنفيذيين مقابل قيام صاحب هذا الإقطاع بالمحافظة على الأمن والنظام وإعمار القرى والقصبات الواقعة ضمن إقطاعه، والعمل على زيادة أمنها وإنتاجها، وفي أوقات الحرب يكلف صاحب الإقطاع بتجهيز كامل عدته عن كل عشرة فرسان يعملون بإمرته، بينما يشارك الباقون بالمحافظة على أمن الإيالة التابعين لها وتأدية ما يطلب إليهم من خدمات قدرت إنتاجية إقطاع الزعامات ما بين عشرون ألف ومئة ألف أقيجة سنوياً، ألغى هذا النظام في عهد السلطان محمد الرابع 1687م حينما بدأت الدولة العثمانية تأخذ بأمور الإصلاح، للمزيد أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ/1996م، ص222.

34- "السلطان أحمد الأول (1603-1617م)": أكبر أبناء محمد الثالث، اعتلى العرش وهو في سن الرابعة عشر، تميّز عهده بالحروب الطويلة ضد النمسا وقام بتوقيع معاهدة ستيفاتوروك Sztiva-torok سنة 1606م، عُرف باهتمامه بأمور الدين فبنى عددا من الجوامع أشهرها "جامع السلطان أحمد" المعروف بـ "الجامع الأزرق"، للمزيد أنظر: بنحادة، العثمانيون...، المرجع السابق، ص 291.

35- الزهيري، المرجع السابق، ص ص 68-69.

36- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، مطبعة المتوسط، ط2، بيروت، 2003، ص 38.

37- وهي التسمية التي يعطيها باينكر لكوجي بلا، لكن لابد من الإشارة إلى أن كوجي بك كان يعرف أيضا بميكيافيلي الدولة العثمانية وهب تسمية نابعة من مرارة التجربة التي عاشها كواحد من المتطوعين إلى تبوأ مكانة مرموقة في سلم الوظيفة داخل الإدارة العثمانية، للمزيد أنظر: بنحادة، المثقفون والأزمة في العالم العثماني، في: العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2003م، ص 185.

38- بن موسى، المرجع السابق، ص 246.

39- الزهيري، المرجع السابق، ص 70.

40- العزاوي، المرجع السابق، ص 38-39.

41- الزهيري، المرجع السابق، ص 71.

42- تجدر الإشارة بأن قوجي بك ألف عدة رسائل وجهت إلى السلاطين العثمانيين بدءاً من مراد الرابع ثم السلطان إبراهيم، وأعيد تقديم نفس الرسالة إلى السلطان سليمان الثاني (1687-1691م)، وقد ترجمت هذه الرسالة إلى اللغة الفرنسية بعناية

- Petis de la croix قبل أن ينشر نصها التركي ضمن منشورات مكتبة أبي الضياء سنة 1303م، للمزيد أنظر: بنحادة، المثقفون والأزمة...، المرجع السابق، ص 185.
- 43- خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م، ص 21.
- 44- الزهيري، المرجع السابق، ص ص 69-70.
- 45- زيادة، المرجع السابق، ص 21.
- 46- الخيلي، المرجع السابق، ص 84.
- 47- كاتب جلي: اشتهر حاجي خليفة بكاتب جلي لأنه كان يعمل كاتباً في الدفاتر السلطانية في الجيش العثماني ما بين سنتي (1626_1614م)، وجلي بالتركية تعني: الفاضل أو الكامل أو السباق، أي أن كاتب جلي تعني الكاتب الفاضل، أما سبب شهرته بحاجي خليفة أيضاً، فيعود إلى أدائه فريضة الحج حينما كان مقيماً بمدينة حلب ضمن البعثة العسكرية التي خرجت مع الجيش العثماني فيما بين سنتي (1622_1620م)، وزيدت شهرته بخليفة لارتباط هذا اللقب بمن يشتغل معاوناً أو وكيلًا في إدارة مالية أو كتاب الإنشاء، للمزيد أنظر: فاطمة الزهراء رحمانى، محمد دراج، "حاجي خليفة ومنهجه في كتابة التاريخ من خلال مؤلفيه فذلكلة أقوال الأخبار في علم التاريخ والأخبار وتحفة الكبار في أسفار البحار"، مجلة روى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج: 01، ع: 02، 2020م، ص 133.
- 48- الزهيري، المرجع السابق، ص 53.
- 49- حاجي خليفة، تحفة الكبار في أسفار البحار، تر: محمد حرب، تسنيم حرب، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 1438هـ/2017م، ص 05.
- 50- نشر كتاب "دستور العمل في إصلاح الخلل" في اسطنبول عام 1280هـ، كذيل لقوانين آل عثمان لعيني أفندي، ويرى بونارد لويس أن الكتاب كان في الأصل عبارة عن مذكرة داخلية لمتلقين من نوع خاص، للمزيد أنظر: بنحادة، المثقفون والأزمة...، المرجع السابق، ص 188.
- 51- الزهيري، المرجع السابق، ص 54.
- 52- خليفة، المصدر السابق، ص 06.
- 53- بنحادة، المثقفون والأزمة...، المرجع السابق، ص 189.
- 54- زيادة، المرجع السابق، ص ص 27-28.
- 55- الزهيري، المرجع السابق، ص 75.
- 56- الزهيري، المرجع السابق، ص ص 54-55.
- 57- الخيلي، المرجع السابق، ص ص 86 وما بعدها.
- 58- الزهيري، المرجع السابق، ص 75.

- 59- الخيلي، المرجع السابق، ص ص 75-87.
- 60- الخيلي، المرجع السابق، ص ص 87-89.
- 61- زيادة، المرجع السابق، ص 29.
- 62- الزهيري، المرجع السابق، ص ص 41-42.
- 63- عثمان الثاني (1618-1622): اعتلى العرش عام 1618م، ولم يحكم سوى أربع سنوات، أدرك فيها حاجة الدولة العثمانية إلى الإصلاح وعمل على ضبط الانكشارية وإخضاعهم للنظام ولما استشعر هؤلاء ذلك قاموا بخلعه واغتياله، ويعتبر عثمان الثاني أول سلطان في الدولة العثمانية يتم خلعه واغتياله، للمزيد أنظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص 284، وبنحادة، العثمانيون...، المرجع السابق، ص 297.
- 64- الخيلي، المرجع السابق، ص 247 وما بعدها.
- 65- الخيلي، المرجع السابق، ص ص 258-259.

7. قائمة المراجع:

1. الأقحصاري حسن كائي، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق: نوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1406هـ/1986م.
2. أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تع: صالح سعداوي، مج2، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.
3. البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م.
4. بن موسى فيصل، الفكر الإصلاحي العثماني خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2020-2021م.
5. بنحادة عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، ط1، إتصالات سيو، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م.
6. بنحادة عبد الرحيم، المثقفون والأزمة في العالم العثماني في: العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2003م.
7. الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ/1996م.
8. خليفة حاجي، تحفة الكبار في أسفار البحار، تر: محمد حرب، تسنيم حرب، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 1438هـ/2017م.

9. الخيلي عبد الحي ، النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحى العثمانى بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، ط1، دار أبي ررقاق للطباعة والنشر، الرباط، 2014م.
10. رحمانى فاطمة الزهراء، دراج محمد ، "حاجى خليفة ومنهجه فى كتابة التاريخ من خلال مؤلفيه فذلكة أقوال الأخيار فى علم التاريخ والأخبار وتحفة الكبار فى أسفار البحار"، مجلة روى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج: 01، ع: 02، 2020م،
11. الزهيرى خالد سلمان شدهان ، رسائل الإصلاح وأثرها فى إصلاح الأوضاع الداخلية فى الدولة العثمانية، رسالة لنيل متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تكريت، 1430هـ/2009م.
12. زيادة خالد ، اكتشاف التقدم الأوروبى دراسة فى المؤثرات الأوروبية على العثمانيين فى القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م.
13. سعيد سونيا محمد ، فرقة الانكشارية نشأتها ودورها فى الدولة العثمانية، ابتراك للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 2006.
14. شهاب رنا عبد العزيز، "حركة الإصلاح العثمانى قبل عهد التنظيمات"، Journal of Historical and Cultural Studies، مج: 11، ع: 39، 2019م.
15. العزاوى قيس جواد ، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، مطبعة المتوسط، ط2، بيروت، 2003.
16. غربى الغالى ، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربى (1288-1916)، د/ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م.
17. لطفي باشا ، خلاصة الأمة فى معرفة الأئمة، تحقيق: ماجدة مخلوف، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1422هـ/2001م.
18. لطفي باشا، آصاف نامہ، د/ط، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1911م.
19. لويس برنارد ، إسطنبول وحضارة الإسلام، تعريب سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الرياض، 1982م.
20. محمد عبير أحمد عبد الرحيم، منصب شيخ الإسلام فى الدولة العثمانية (1425-1924م) ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، السودان ، 2018م.
21. الوديناني خلف بن دبلان بن خضر ، الدولة العثمانية والغزو الفكرى حتى عام 1327هـ-1909م، ط2، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1424هـ/2003م.